The universal banking reality of the Industrial Bank through the causal relationship between the deposits of the Industrial Bank and the total loans granted - during the period (2004-2015)

واقع الصيرفة الشاملة للمصرف الصناعي من خلال العلاقة السببية بين ودائع المصرف الصناعي واجمالي القروض الممنوحة للمدة (2004-2015)

م. حيدر حسين عذافة/ جامعة المثنى
haidar.albujabir@gmail.com سلطان

OPEN ACCESS

BY NC SA

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:19/12/2018
Accepted: 17/2/2019

مستخلص البحث

تعد الودائع لدى المصرف الصناعي بالاشتراك مع القروض المستلمة من الاخرين موارد مالية غير ذاتية، وهي مصدر من مصادر امداد المصرف الصناعي بالاموال التي تتيح للمصرف القدرة على التوسع في منح القروض. ان الزيادات الحاصلة في هذا المورد مؤشر على ان المصرف يمارس الصيرفة الشاملة والذي ينسجم مع طبيعة التحول في الجهاز المصرفي باتجاه الاعمال المتعددة، لذلك جاء البحث ليسلط الضوء على بيان سببية الاتجاه بين اجمالي الودائع واجمالي القروض. واذا وجدت تلك السببية هل هي باتجاه واحد ام باتجاهين؟ وما هي المدة الزمنية لذلك التأثير؟

المصطلحات الرئيسة للبحث المصارف الشاملة، الودائع، سببية كرانجر، القروض

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.114
Pages: 427- 441

المقدمة:

إن السمة الغالبة لانواع المصارف المختلفة سواء كان منها المصارف التجارية أم المتخصصة، هو التوجه نحو الصيرفة الشاملة، والتي تتميز بتعدد مصادر الحصول على الأموال ولا تقتصر على موارد محددة، كما هو المعمول به قبل الصيرفة الشاملة، والذي أعطى الفرصة الى المصرف الصناعي لكي يستقطب هذا المصدر بعد أن كان أحد أهم مصادر الحصول على الاموال بالنسبة للمصارف التجارية، ويوظفه في مجالات متعددة من خلال تقديم القروض الى الاخرين، ولذلك جاء البحث ليسلط الضوء على فاعلية هذا المصدر في منح المصرف الصناعي على التوسع في منح القروض.

مشكلة البحث

ينطلق البحث من مشكلة مفادها: أن زيادة نسبة الودائع الجارية الى اجمالي الودائع الأخرى يشكل حالة سلبية لقدرة المصرف على الاستفادة من تلك الودائع في منح القروض.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة سببية بين الودائع لدى المصرف الصناعي والقروض المدفوعة من قبله.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين وهما اجمالي الودائع لدى المصرف الصناعي والقروض الممنوحة، اذ يترتب على تلك العلاقة السببية وبالخصوص العلاقة المتجهة من الودائع نحو القروض، اطلاق صفة المصرف الشامل بدل المتخصص على المصرف الصناعي. أي إضافة الى اعماله فانه يستقطب الودائع والتي تعد وظيفة رئيسة من وظائف المصرف التجاري.

أسلوب البحث

سيتم اعتماد سببية كرانجر من اجل معرفة اتجاه العلاقة السببية بين اجمالي الودائع والقروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي.

الحدود الزمانية

امتدت الحدود الزمانية للبحث ضمن المدة (2004-2015)

الحدود المكانية

شمل مجتمع البحث المصارف الحكومية في العراق، وعينة البحث المصرف الصناعي العراقي.

المبحث الأول/ أطار نظري لمفهوم المصارف الشاملة

أولاً: لمحة تاريخية لنشأة الصيرفة الشاملة

نشأة الصيرفة الشاملة في المانيا في القرن التاسع عشر رغم أن البنوك في ألمانيا بدأت متأخرة تاريخياً عن إنكلترا وإيطاليا، ولقد كان دورها محدوداً في هذه المدة، اذ اتسع نشاطه بمعناه الشامل من خلال تنويع المساهمات في تمويل ملكية المشروعات على نطاق واسع، ومن ثم تأسس بنك دوتش بنك، ثم كومرز بنك في سنة (1870)، وتم جمع موارد قليلة لاستثمارها في رأس مال البنك، والجزء الاخر كودائع، وكانت البنوك في البداية مملوكة ملكية خاصة، ولذلك كان أصحابها في هذه المدة ومجالس إدارتها من كبار التجار وخاصة في هامبورغ اذ تركزت التجارة في ذلك الوقت، ثم نشأت بنوك تقدم خدمات متنوعة لعملائها منذ البداية، والتي تعد نواة للبنوك الشاملة فيما بعد، اذ تختلف عن غيرها في اوربا، وتعزى نشأة البنوك الشاملة في ألمانيا الى أسباب تاريخية، اذ لم يكن التداول والاتجار في الأوراق المالية قد استقر في ألمانيا بعد، بسبب عدم وجود سوق رأس مالية متطورة بالقدر الكافي، وهو الامر الذي دفع البنوك إلى التوسع في تمويل الشركات والتوسع في إقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة، ولذلك تزامن تطور البنوك والصناعة في المانيا سوياً[1].

ثانياً: مفهوم البنك الشامل

البنك الشامل هو البنك الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات ويمنح الائتمان لكل القطاعات، فالودائع تنساب إليه من كل القطاعات (على خلاف المصرف المتخصص الذي يستلم الودائع من الشرائح الاجتماعية التي يقدم لها الدعم والمساعدة مثل شريحة أصحاب المهن والصناعيين والتي تتعامل مع المصرف الصناعي، فأن الحساب الجاري يكون محدد بهذه الشريحة حصراً، وان تحول المصرف الصناعي الى الصيرفة الشاملة يعني الخروج على هذا القيد وهو ما سنلاحظه في المبحث الثاني) إلى جانب إقتراضه غير المباشر أو من خلال السندات التي يصدرها لمن يتقدم لشرائها، ومن ناحية توظيف أمواله، فأن البنك الشامل، بعد الوفاء بمتطلبات الاحتياجات الأولية (القانونية، النظامية والاختيارية) فإنه يقدم القروض إلى المنشأت (الوحدات الاقتصادية) في القطاعات كافة (الزراعة، الصناعة، العقارات، التجارة، والمقاولات...) فضلاً عن منح القروض الشخصية الاستهلاكية للأفراد والعائلات... وكذلك فإنه في مجال الاستثمار، يقوم البنك الشامل بدراسة المشروعات الجديدة وشراء الأسهم فيها الى جانب المساهمات في الشركات الأخرى، وشراء مديونية الدولة (من خلال شراء الأسهم والسندات الحكومية).. كما يؤدي البنك الشامل دوراً مهماً في السوق المالية، وفي تمويل عمليات السوق، فضلاً عن عمليات الصيرفة الاستثمارية[2].

يعرف الاختصاصيون المصارف الشاملة، بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من القطاعات كافة، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة كافة، التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنه تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية، ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والاعمال، او هي المصارف التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية

[1] - فاضل عباس كاظم، متطلبات الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الأدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (1)، 2016، ص(191-192).

[2] - صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص(46).

المتنوعة التي تشتمل على أعمال قبول الودائع، ومنح القروض، والاتجار والتعامل بالأدوات المالية، وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها، وتعهد الإصدارات الجديدة من ديون وحقوق ملكية، والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها، وإدارة الاستثمارات، وتسويق المنتجات الصناعية والتأمين[3].

لذلك يمكن لنا أن نلخص أهم مميزات المصارف الشاملة بالمميزات بالاتية[4]:

1. التقديم لكل الخدمات المالية والمصرفية بما فيها الأنشطة والخدمات الاستثمارية التي تعد احد أهم أنشطة المصارف الشاملة. وتجدر الإشارة إلى أن معهد البنوك البريطاني قد قام بنشر كتاب عن الخدمات التي تقوم بها البنوك وتستحق من أجلها لفظ "البنوك الشاملة" ومن بينها[5]:

أ- إدارة العقارات لحساب العملاء، ليس فقط أثناء فترة حياتهم ولكن أيضاً عند تصفية التركة.

ب- التأمين على الحياة وأبداء النصح للعملاء حول أفضل أساليب التأمين بمختلف أنواعه.

ج- خدمات المعاشات لموظفي الحكومة ولموظفي القطاع الخاص وإدارة تلك الأموال وحسن استثمارها.

د- خدمات استشارية شخصية في كل الأمور المالية: الضرائب، والاستثمار، والتأمين، والتخطيط المالي الشخصي.

2. الاحتفاظ بأسهم الشركات المؤسسة من قبل المصارف الشاملة كاستثمارات للمصرف فضلاً عن أسهم الشركات المساهمة في محفظته الاستثمارية.
3. علاقة مستمرة بين المصارف الشاملة والقطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال أنشطته الاستثمارية والاقتراضية والتمويلية.
4. تبني كل ماهو مبدع وحديث وحث على الابداع في المجالات المالية والمصرفية.
5. امتلاك المعرفة الفنية والاستشارية وكذلك المهارات اللازمة للعمل المصرفي.

المبحث الثاني/ ألاطار التحليلي بين الودائع والقروض

أولاً: الودائع

تعد الودائع احدى اهم الموارد المالية غير الذاتية للمصارف المتخصصة بشكل عام، والتي سجلت اربعة أنواع من الودائع كما ظهر في الجدول (1)، هي: الثابتة*، التوفير**، الجارية***، والودائع الآجلة****، كان نصيب الودائع الثابتة والجارية هي الأعلى من خلال تلك البيانات، اذ سجلت الودائع الثابتة (30,432,930) الف دينار في سنة (2004) وبنسبة (69%) من اجمالي الودائع، بينما سجلت الودائع الجارية (13,172,819) الف دينار للسنة نفسها، وبنسبة (30%) من اجمالي الودائع، وبالتالي هي حالة صحية، لان نسبة الودائع الثابتة اعلى من نسبة الودائع الجارية، وذلك لامكانية استعمال هذه الأموال وتوجيهها نحو القروض الصناعية، لانها ودائع تتسم

---

[3] - عبد السلام لفتة سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، السيسبان، بغداد، 2017، ص(326).

[4] - صلاح الدين محمد أمين، العلاقة بين الصيرفة الشاملة وخلق الثقافة الاستثمارية في توفير متطلبات التنمية المستدامة/ دراسة تحليلية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (16)، 2014، ص(478).

[5] - صلاح الدين حسن السيسي، مصدر سابق، ص(50).

* هي الودائع لأجل محدد وحين الطلب.

** هي حسابات التوفير وحسابات الادخار العقاري.

*** هي كافة الحسابات الجارية الدائنة.

**** وتشتمل على حساب المنظمات بالعملات الأجنبية ورواتب العاملين في المنظمات العربية وتأمينات مستلمة ومقبوضات لقاء العمليات المصرفية ولقاء خطابات الضمان...الخ. للاطلاع راجع التقارير السنوية للمؤشرات المالية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء.

بالثبات والاستقرار، بينما الودائع الجارية هي ودائع تحت الطلب، اذا ما علمنا ان القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي هي قروض متوسطة وطويلة الاجل، اخذت تلك النسبة تزداد لصالح الودائع الجارية على حساب الودائع الثابتة، وبالخصوص في سنة (2007) اذ بلغت نسبة الودائع الثابتة نسبة (3%) ونسبة الودائع الجارية نسبة (97%)، وهكذا استمرت هيمنة الودائع الجارية على اجمالي الودائع بشكل عام وما بعدها، وكما مبين في الشكل (1)، هناك زيادات حاصلة في هذا النوع من الودائع.

أما بالنسبة لودائع التوفير ومن خلال الجدول المشار اليه أنفاً، لم تسجل ودائع للتوفير ألا بعد خمس سنوات أي في سنة (2008)، أذ سجلت (622,375) الف دينار، وبدأت تلك الودائع بالزيادة سنة بعد الاخرى، أي أن معدلات التغيير السنوي سجلت معدلات موجبة باستثناء سنتي (2011، 2015)، والتي أخذت بالانخفاض لتسجل (-7%، -1%) على التوالي. أما بالنسبة للودائع الآجلة فقد سجلت (649,767) الف دينار في سنة (2004)، وبعدها بسنة انخفضت لتسجل (68،353) الف دينار، بمعدل تغير سنوي بلغ (-89%)، الملاحظ من الودائع الآجلة أن نسبة مساهمتها في أجمالي الودائع بلغت في احسن الأحوال (11%) وذلك في سنة (2009)، بعدها بسنة بلغت (6%)، بعد ذلك انخفضت نسبة المساهمة، أي في السنوات التالية لتصبح (0%، 1%، 2%، 3%، 0%) في السنوات اللاحقة لسنة (2010) ولغاية (2015)، وهي نسب مساهمة منخفضة ولا تستحق الوقوف عندها. أذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الودائع الآجلة للسلسلة قيد البحث (2%) في الوقت الذي نرى فيه ان نسبة مساهمة الودائع الجارية من اجمالي الودائع بلغت في أسوأ الأحوال (30%) في سنة (2004)، بعدها لم تنخفض عن (58%)، وفي اغلب الأحيان لم تنخفض عن (90%).

الجدول (1)

اجمالي الودائع لدى المصرف الصناعي للمدة من (2004-2015)

السنة	ودائع ثابتة (1)	ودائع توفير (2)	ودائع جارية (3)	ودائع آجلة (4)	أجمالي الودائع (5)	نسبة الودائع الثابتة (1/5) =6	نسبة الودائع الجارية =7 (3/5)	معدل التغير السنوي (8)
2004	30,432,930	0	13,172,819	649,767	44,255,516	69%	30%	-
2005	25,225,000	0	35,274,580	68,353	60,567,933	42%	58%	37%
2006	15,826,000	0	23,951,340	564,511	40,341,851	39%	59%	-33%
2007	1,556,000	0	57,082,393	474,827	59,113,220	3%	97%	47%
2008	806,000	0	73,419,427	1,791,977	76,017,404	1%	97%	29%
2009	806,000	622,375	65,016,252	8,315,567	74,760,194	1%	87%	-2%
2010	806,000	755,598	136,649,937	8,648,535	146,860,070	1%	93%	96%
2011	806,000	1,159,187	151,143,274	0	153,108,461	1%	99%	4%
2012	806,000	1,073,471	139,499,470	2,134,114	143,513,055	1%	97%	-6%
2013	6,000	1,647,460	390,446,496	7,681,507	399,781,463	0.002%	98%	179%
2014	6,000	1,711,633	138,734,320	4,847,448	145,299,401	0.004%	95%	-64%
2015	13,156,000	1,691,180	134,116,319	0	148,963,499	9%	90%	3%

(ألف دينار عراقي)

المصدر: بيانات مستلمة من الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات الجدول، باستثناء سنتي (2011) و (2015) بيانات مستلمة من المصرف الصناعي.

العمود (5، 6، 7) احتسب من قبل الباحث.

العمود (8) أحتسب من قبل الباحث بالاعتماد على الصيغة الاتية:

$$R = \frac{(Y_T - Y_t)}{Y_t} * 100$$

إذ:

- معدل التغير السنوي = R

- سنة المقارنة = YT

- سنة الاساس = Yt

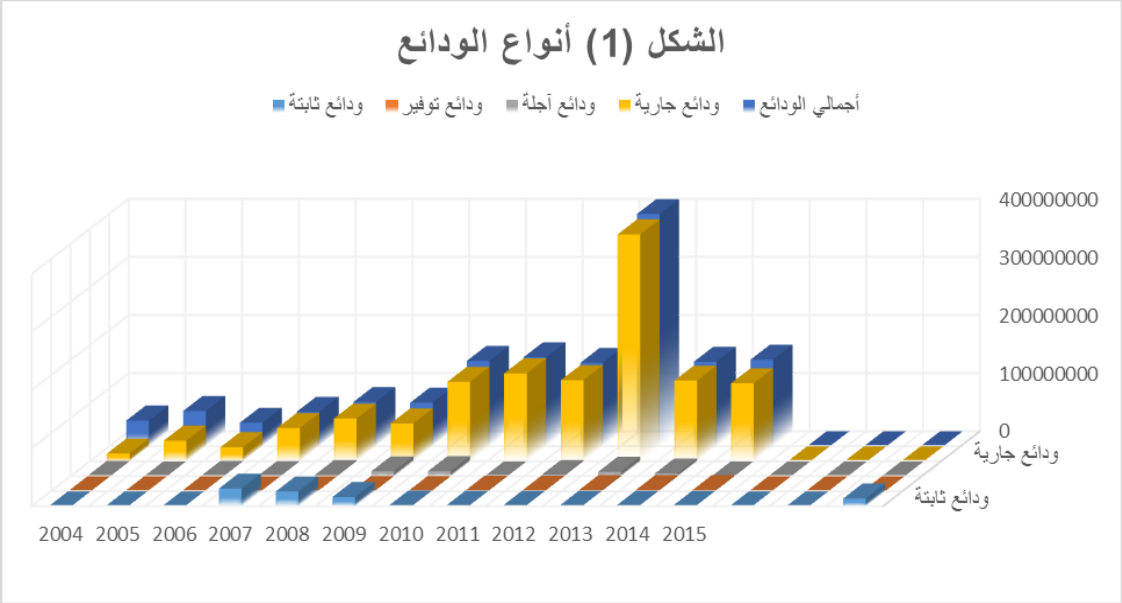

من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1)

ثانياً: القروض المدفوعة

تعد القروض المدفوعة من قبل المصرف الصناعي الى أصحاب المهن والحرف الصناعية، احد اهم استعمالات مصادر الأموال التي يتم الحصول عليها، وهي وظيفة رئيسة يتم من خلالها توفير الموارد المالية وسد النقص الحاصل فيها، وتلبية الطلب عليها، اذ شكلت تلك القروض (2,275,475) الف دينار في سنة (2004) وبعدها بسنة ازدادت بنسبة (38%) لتسجل (3,144,964) الف دينار، بعد ذلك اخذت القروض الممنوحة تتأرجح الا أنها اخذت معدلات تغير موجبة بعد سنة (2009)، اذ أن اعلى معدل تغير سنوي بلغ في سنة (2010)، وادنى معدل تغير بالموجب بلغ في سنة (2011)، علماً أن معدلات التغير السالبة سجلت في سنتين فقط هما (2006 سجلت (-70%)، 2008 سجلت (-6%))، مما يشير الى ان السياسة الائتمانية للمصرف الصناعي في منح القروض كانت توسعية في اغلب سنوات السلسلة قيد البحث الا في السنتين المذكورة انفاً وكما مثبت في الجدول (2).

الجدول (2) قروض مدفوعة من قبل المصرف الصناعي للمدة (2004-2015)
(ألف دينار عراقي)

السنة	القروض المدفوعة	معدل التغير السنوي
2004	2,275,475	-
2005	3,144,964	38%
2006	958,311	-70%
2007	1,065,524	11%
2008	1,001,165	-6%
*2009	5,328,763	432%
2010	29,798,387	459%
2011	30,618,345	3%
**2012	38,643,050	26%
2013	68,534,969	77%
2014	124,382,203	81%
2015	152,186,059	22%

- المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير مستلمة من الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات الجدول، باستثناء سنتي (2011) و (2015) بيانات مستلمة من المصرف الصناعي.
- العمود معدل التغير السنوي احتسب من قبل الباحث.

ثالثاً: مسار القروض المدفوعة والودائع

يشير الشكل البياني (2) الى أن مسار القروض المدفوعة بالنسبة للمصرف الصناعي تميل الى الزيادة خلال السلسلة الزمنية قيد الدراسة، وهي تقترب شيئاً فشيئاً نحو منحنى الودائع، الا أن الأخيرة تمتاز بمسار يمكن ان يوصف بانه مسار ثابت نسبياً ويقترب المنحنيان وتقل الفجوة بينهما الى ان تنعدم في سنة (2015)، وهو ما يشير بشكل عام ان مسار القروض يتجه نحو الارتفاع ومسار الودائع يتجه نحو الانخفاض.

* إيقاف العمل بالصيرفة الشاملة، بموجب توجيهات وزارة المالية، والتوجه لمنح القروض للصناعيين فقط. للاطلاع راجع التقرير السنوي، 2015، ص [32].
** حصلت موافقة وزير المالية، بممارسة نشاط الصيرفة التجارية الشاملة في 2012/12/12. التقرير السنوي، 2015، ص [32].

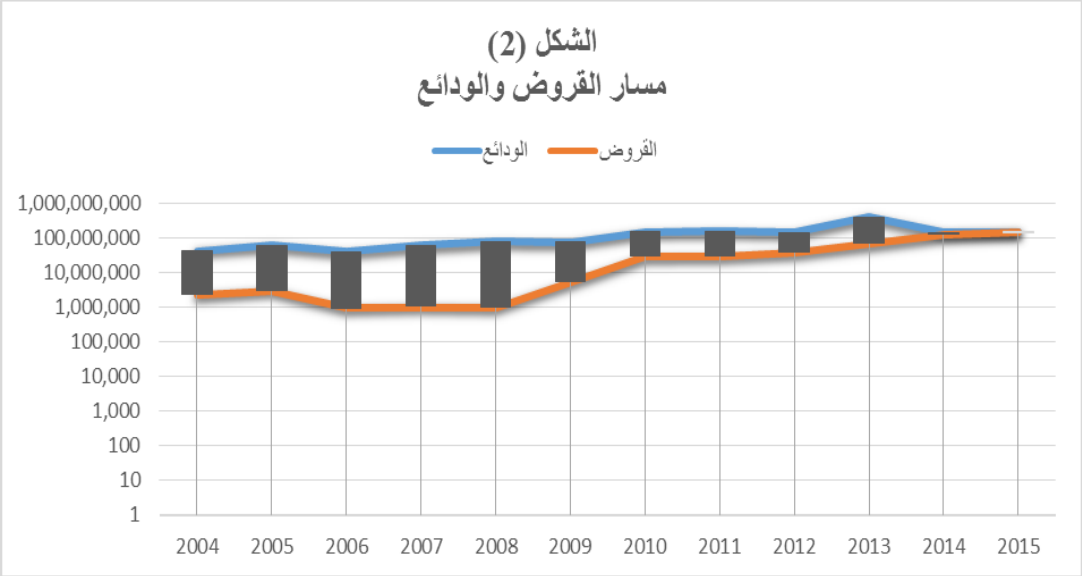

المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على الجدول 1، 2.

وكما مبين في الجدول (3) الذي يعكس معدلات التغير السنوي المركب لكل منهما، خلال المدد الزمنية المثبتة أزاء كل منهما، أذ تم تقسيم السلسلة الزمنية الى ثلاث مدد زمنية متساوية (كل مدة اربع سنوات) كونها اقل مدة زمنية يمكن من خلالها معرفة معدلات التغير المركب، وكالأتي:

الجدول (3)

معدلات النمو السنوي المركب لكل من الودائع والقروض

المدة الزمنية	معدل التغير السنوي المركب للودائع (1)	معدل التغير السنوي المركب للقروض (2)
2007-2004	%5	%35-
2011-2008	%28	%120
2015-2012	%9-	%47

عمود (1) و (2) احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية $y=Ae^{rT}$ وبتحويلها الى الصيغة الخطية تصبح: Lny=LnA+rt إذ تمثل(y) المتغير المراد حساب معدل نموه السنوي (A) الحد الثابت، (r) معدل النمو السنوي المركب (T) متغير الزمن، وللمزيد من التفاصيل راجع، د. محمد صالح الكبيسي، ود. محمد حسن رشم، مقدمة في الإحصاء الاقتصادي، المكتبة القانونية، بغداد، 2013، ص [219].

المبحث الثالث/ العلاقة السببية بين الودائع والقروض المدفوعة

أولاً: الاطار النظري لسببية كرانجر[6]

يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد احد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التفسيرية. وان مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتاثير) عندما تكون هناك علاقة مختلفه بين المتغيرين، اي اذا كان X قد حدث قبل Y، عندها يمكن ان يؤثر X في Y، وانه من غير الممكن ان يؤثر Y في X، بعبارة اخرى ان الاحداث في الماضي ممكن ان تؤثر في احداث اليوم، ولكن احداث المستقبل لا يمكنها التأثير في احداث اليوم. ان اختبار سببية كرانجر يعطي فكرة عن طبيعة العلاقة السببية قصيرة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة وقد قام كرانجر بتطوير اختبار بسيط نسبيا لاختبار السببية بين متغيرين والذي يعرف باختبار كرانجر للسببية، ويتم اختبار الفرضية الاحصائية الاتية:

H_0 : لاتوجد علاقة سببية بين المتغيرين

H_1 : توجد علاقة سببية بين المتغيرين

ويتم اختبار السببية بين المتغيرين x_t و y_t باستخدام المعادلتين الاتيتين :

$$Y_t = \beta_1 + \sum_{i=1}^{n} \rho_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \gamma_j Y_{t-j} + u_{1t}$$

$$X_t = \beta_2 + \sum_{i=1}^{n} \theta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \delta_j Y_{t-j} + u_{2t}$$

ومن خلال المعادلتين يمكننا الحصول عل واحدة من الحالات الاتية :

1- ان المتغير X يسبب كرانجر او يؤثر في المتغير Y ($Y \leftarrow X$) في حالة ان تكون مجموع القيمة المحتسبة (ρ_i) معنوية أحصائيا، اي انها لاتساوي صفر ($\sum \rho_i \neq 0$)في الوقت نفسه تكون القيمة المحتسبة للمعلمة (δ) غير معنوية احصائيا ($\sum \delta_j = 0$).

2 - ان المتغير Y يسبب كرانجر او يؤثر في المتغير X ($X \leftarrow Y$)، في حالة ان تكون مجموع القيمة المحتسبة للمعلمة (δ) معنوية احصائيا اي انها لاتساوي صفر ($\sum \delta_j \neq 0$). وفي الوقت نفسه تكون القيمة المحتسبة للمعلمة (ρ_i) غير معنوية احصائيا ($\sum \rho_i = 0$).

3- يوجد هناك تبادل مشترك بين المتغيري X و Y، اي ان احدهما يؤثر او يسبب الاخر في ان واحد ($Y \leftrightarrows X$). وتكون هذه الحالة عندما المعلمتين (ρ_i) و (δ) معنويتان احصائيا، اي ان ($\sum \rho_i \neq 0$) و ($\sum \delta_j \neq 0$).

4- عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين X و Y، اي ان احدهما لايؤثر في الاخر. وان هذه الحالة تكون عندما تكون المعلمتين (ρ_i) و (δ) غير معنويتين احصائيا اي ان ($\sum \rho_i = 0$) و ان ($\sum \delta_j = 0$).

[6] - اسراء سليم كاطع الربحاوي، قياس وتحليل دالة الطلب على الواردات الزراعية في العراق للمدة 1980 – 2010، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015، ص (67).

ثانياً: الاطار العملي لسببية كرانجر

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في ملحق (1) والتي تمثل البيانات الاصلية، وبعد تحويلها الى بيانات ربع سنوية واخذ (ln) لكل السلسلة كما في الملحق (2)، أذ من الضروري قبل أجراء أختبار السببية أجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وباستعمال أختبار (ديكي فولر المطور) تبين ومن خلال الملحق (3)، أن السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها بدون متجه وقاطع وعند مستوى دلالة (10%) بالنسبة الى أجمالي الودائع، ومن خلال الملحق (4) تبين أن السلسلة الزمنية لأجمالي القروض المدفوعة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

ولمعرفة اتجاه السببية بين القروض والودائع خلال مدة (3) أشهر، اتضح لدينا وجود سببية بأتجاه واحد متجهة من الودائع نحو القروض المدفوعة بمدة أبطاء واحدة ومدتي أبطاء كما مبين في الملحق (5) و (6)، أي اننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود سببية متجهة من الودائع نحو القروض، ونقبل الفرض البديل، اما في الحالة الثانية من الملحق (5) و (6) فاننا نقبل الفرض العدم بعدم وجود متجه للسببية من القروض الممنوحة نحو الودائع بمدة أبطاء واحدة ومدتي أبطاء كذلك.

الاستنتاجات

1. إن اجمالي الودائع لدى المصرف الصناعي والتي تعد من الموارد المالية غير الذاتية تميل نحو الانخفاض.
2. القروض المدفوعة من قبل المصرف الصناعي تميل نحو الزيادة، على الرغم من أن معدلات النمو تتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً.
3. هناك علاقة سببية باتجاه واحد تنطلق من اجمالي الودائع لدى المصرف الصناعي باتجاه اجمالي القروض الممنوحة وبمدة زمنية واحدة.

التوصيات

1. إن تنويع مصادر التمويل بالنسبة للمصرف الصناعي، تعطيه مساحة أوسع في منح القروض الى الاخرين، ومنها القروض المقدمة الى أصحاب الحرف والمهن الصناعية.
2. تعد الودائع من الموارد المالية غير الذاتية للمصرف الصناعي لذا من الضروري على المصرف أن يبذل قصارى جهده من أجل جذب الودائع لدورها في زيادة قدرته في منح القروض.
3. من الضروري قيام المصرف الصناعي باستقطاب الودائع الثابتة بشكل خاص لانها ودائع تتصف بالثبات والاستقرار اكثر من الأنواع الأخرى لاسيما الودائع الجارية.

المصادر:

1.ألربحاوي، اسراء سليم كاطع، قياس وتحليل دالة الطلب على الواردات الزراعية في العراق للمدة 1980 – 2010، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.
2.أمين، صلاح الدين محمد، العلاقة بين الصيرفة الشاملة وخلق الثقافة الاستثمارية في توفير متطلبات التنمية المستدامة/ دراسة تحليلية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (16)، 2014.
3.تقارير مستلمة من الجهاز المركزي للإحصاء.
4.سعيد، عبد السلام لفتة ، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، السيسبان، بغداد، 2017.

5.السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011.
6.كاظم، فاضل عباس، متطلبات الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الأدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (1)، 2016.

الملاحق

ملحق (1) البيانات الاصلية

الف دينار

السنة	LO (القروض المدفوعة)	DO (الودائع)
2004	2275475	44255516
2005	3144964	60567933
2006	958311	40341851
2007	1065524	59113220
2008	1001165	76017404
2009	5328763	74760194
2010	29798387	146860070
2011	30618345	153108461
2012	38643050	143513055
2013	68534969	399781463
2014	124382203	145299401
2015	152186059	148963499

ملحق (2)

البيانات بعد تحويلها الى بيانات ربع سنوي وأخذ (ln) للسلسلتين الزمنيتين

السنة	LO	DO	ln LO	ln DO	السنة	LO	DO	ln LO	ln DO	السنة	LO	DO	ln LO	ln DO
2004Q1	1280886	30145563	14.1	17.2	2008Q2	339056	72516053	12.7	18.1	2012Q1	32217033	105570111	17.3	18.5
2004Q2	2071284	41074636	14.5	17.5	2008Q3	597464	75607012	13.3	18.1	2012Q2	35589911	119787748	17.4	18.6
2004Q3	2670674	49720052	14.8	17.7	2008Q4	1130369	77562883	13.9	18.2	2012Q3	40329489	150621873	17.5	18.8
2004Q4	3079056	56081813	14.9	17.8	2009Q1	1937771	78383668	14.5	18.2	2012Q4	46435767	198072487	17.7	19.1
2005Q1	3296428	60159917	15.0	17.9	2009Q2	558722	63769603	13.2	18.0	2013Q1	53269981	383485571	17.8	19.8
2005Q2	3322791	61954365	15.0	17.9	2009Q3	2899498	68040118	14.9	18.0	2013Q2	62365168	415630769	17.9	19.8
2005Q3	3158146	61465157	15.0	17.9	2009Q4	6499151	76895452	15.7	18.2	2013Q3	73082562	415854062	18.1	19.8
2005Q4	2802491	58692293	14.8	17.9		11357680	90335603	16.2	18.3	2013Q4	85422164	384155451	18.3	19.8
2006Q1	1419889	41833280	14.2	17.5	2010Q1	24317538	130111911	17.0	18.7	2014Q1	107821268	200394837	18.5	19.1
2006Q2	1016593	39214100	13.8	17.5	2010Q2	28956840	144021162	17.2	18.8	2014Q2	120030365	152908456	18.6	18.8
2006Q3	756663	39032261	13.5	17.5	2010Q3	32118038	153814696	17.3	18.9	2014Q3	130486752	121556211	18.7	18.6
2006Q4	640099	41287763	13.4	17.5	2010Q4	33801132	159492511	17.3	18.9	2014Q4	139190427	106338100	18.8	18.5
2007Q1	1052127	52365704	13.9	17.8	2011Q1	29185119	153240908	17.2	18.8	2015Q1	146141391	107254125	18.8	18.5
2007Q2	1068207	56941847	13.9	17.9	2011Q2	29840405	153812768	17.2	18.9	2015Q2	151339644	124304284	18.8	18.6
2007Q3	1073564	61401292	13.9	17.9	2011Q3	30945988	153394391	17.2	18.8	2015Q3	154785185	157488579	18.9	18.9
2007Q4	1068198	65744037	13.9	18.0	2011Q4	32501868	151985777	17.3	18.8	2015Q4	156478016	206807008	18.9	19.1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviwes10

ملحق (3)

نتائج استقرار السلسلة الزمنية للودائع

	القيم الاصلية بعد تحويلها الى (ln) وبعد اخذ الفرق الأول	القيم الاصلية بعد تحويلها الى (ln)
حد ثابت فقط	Null Hypothesis: D(LN_DO) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -2.490612 0.1256 Test critical values: 1% level -3.615588 5% level -2.941145 10% level -2.609066	Null Hypothesis: LN_DO has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -0.761002 0.8186 Test critical values: 1% level -3.615588 5% level -2.941145 10% level -2.609066
متجه وقاط ع	Null Hypothesis: D(LN_DO) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -2.507888 0.3228 Test critical values: 1% level -4.219126 5% level -3.533083 10% level -3.198312	Null Hypothesis: LN_DO has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -1.450376 0.8290 Test critical values: 1% level -4.219126 5% level -3.533083 10% level -3.198312
بدون متجه وقاط ع	Null Hypothesis: D(LN_DO) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -1.842011 0.0629 Test critical values: 1% level -2.627238 5% level -1.949856 10% level -1.611469	Null Hypothesis: LN_DO has a unit root Exogenous: None Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic 1.603982 0.9713 Test critical values: 1% level -2.627238 5% level -1.949856 10% level -1.611469

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviwes10

ملحق (4)

نتائج استقرار السلسلة الزمنية للقروض

	القيم الاصلية بعد تحويلها الى (ln)	القيم الاصلية بعد تحويلها الى (ln) وبعد اخذ الفرق الأول
حد ثابت فقط	Null Hypothesis: LN LO has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -0.469727 0.8879 Test critical values: 1% level -3.577723 5% level -2.925169 10% level -2.600658	Null Hypothesis: D(LN LO) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -6.683064 0.0000 Test critical values: 1% level -3.581152 5% level -2.926622 10% level -2.601424
متجه وقاطع	Null Hypothesis: LN_LO has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -1.751787 0.7119 Test critical values: 1% level -4.165756 5% level -3.508508 10% level -3.184230	Null Hypothesis: D(LN LO) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -6.668214 0.0000 Test critical values: 1% level -4.170583 5% level -3.510740 10% level -3.185512
بدون متجه وقاطع	Null Hypothesis: LN_LO has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic 1.495671 0.9649 Test critical values: 1% level -2.615093 5% level -1.947975 10% level -1.612408	Null Hypothesis: D(LN_LO) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9) t-Statistic Prob.* Augmented Dickey-Fuller test statistic -6.480742 0.0000 Test critical values: 1% level -2.616203 5% level -1.948140 10% level -1.612320

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviwes10

ملحق (5)

سببية كرانجر بمدة أبطاء واحدة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/22/18 Time: 14:24			
	Sample: 2004Q1 2015Q4		
		Lags: 1	
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
5.E-06	27.1239	47	DO does not Granger Cause LO
0.7882	0.07307		LO does not Granger Cause DO

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWES10

ملحق (6)

سببية كرانجر بمدتي أبطاء

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/22/18 Time: 14:43			
	Sample: 2004Q1 2015Q4		
		Lags: 2	
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0033	6.58531	46	DO does not Granger Cause LO
0.2868	1.28784		LO does not Granger Cause DO

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWES10

The universal banking reality of the Industrial Bank through the causal relationship between the deposits of the Industrial Bank and the total loans granted - during the period (2004-2015)

Haidar Hussain Adafa / Muthanna University
haidar.albujabir@gmail.com

Abstract

Deposits with the Industrial Bank, together with loans received from others, are non-financial financial resources, which are sources of supply to the Industrial Bank of funds that allow the Bank to expand the granting of loans. The increases in this resource indicates that the bank is practicing comprehensive banking, which is consistent with the nature of the transformation of the banking system towards multiple businesses. Therefore, the research comes to highlight the causality of the trend between total deposits and total loans. And if the causality is found, is it one-way or two-way? How long is the impact?

Keyword: universal banks, deposits, granger causality, loans.